

# "ميدل إيست آي": الإمارات تخرق القانون الدولي بسجن الناشط أحمد منصور



وصف جو أوديل -المسؤول الصحفي عن الحملة الدولية للحرية في الإمارات- الحكم الصادر من المحكمة العليا في أبوظبي بسجن الناشط الحقوقي الإماراتي البارز أحمد منصور 10 سنوات بالمخزي، مشيراً إلى أن منصور هو آخر المعارضين الذين حاربوا الظلم ودافعوا عن حقوق من يتعرضون لقمع السلطات الإماراتية.

وأضاف أوديل، في مقال نشره موقع «ميدل إيست آي» البريطاني، أن أخبار إدانة منصور بتهمة استخدام حسابه في وسائل الإعلام الاجتماعي «لتشويه صورة الدولة من خلال نشر الشائعات والأكاذيب حول الإمارات»، تأتي بعد أكثر من عام من الصمت من وسائل الإعلام المدعومة من الحكومة؛ حيث يبدو أن هناك حظراً فرضته الدولة منذ اعتقاله العام الماضي. لافتاً إلى أنه خلال هذه الفترة ذكرت منظمة العفو الدولية أن منصور محتجز في مكان لم يتم التحقق منه، من دون تهمة أو وصول إلى مستشار قانوني مناسب.

وتابع الكاتب بالقول: «على الرغم من الضغوط التي تمارسها هيئات الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان، فإن الإمارات حتى الآن -وفي خرق واضح للقانون الدولي- أخفقت في الكشف عن موقع منصور.

وفي خضم كل هذا، هناك شيء واضح وضوح الشمس وهو أن السلطات الإماراتية سجنّت أحمد منصور بسبب التزامه الراسخ بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.»

وقال الكاتب إنه وسط حملة وحشية شنتها الإمارات بعد الربيع العربي، وأسفرت عن تعرّض عشرات من منتقدي الحكومة للاحتجاز بصورة تعسفية والاختفاء بالقوة والسجن، بسبب إثارة قضايا حقوق الإنسان والدعوة إلى إصلاحات، سرعان ما أصبح منصور الصوت الوحيد الذي يدافع عن أولئك الذين تعرّضوا للقمع.

واعتبر أن الحكم على منصور هو المسمار الأخير في نعش الحركة المؤيدة للديمقراطية في الإمارات العربية المتحدة. وأوضح أن حبس أحد أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم أدى إلى نتائج عكسية على مستوى العلاقات العامة.. ببساطة لا يوجد مبرر لحكم أحمد منصور، والحكومة الإماراتية تعرف ذلك.

واختتم الكاتب مقاله بالقول: «من المهم الآن أن تتم ممارسة ضغط مستمر على الحكومة البريطانية لإثارة قضية أحمد بشكل أكثر حدة مع السلطات الإماراتية. إذا كانت الحكومة البريطانية في أي حال من الأحوال جادة بشأن التزامها بتعزيز العدالة الاجتماعية في الخارج، فيجب عليها إصدار دعوة لإطلاق سراحه الفوري وغير المشروط.»